معوقات ووسائل تطوير الصادرات المصرية

دكتور أحمد فريد مصطفى

معهد البحوث والدراسات الافريقية

جامعة القاهرة

مقدمـــــة :

ترجع أهمية تجارة التصدير فى الوقت الحاضر الى حقيقتيـــن أساسيتين وهما زيادة السكان بمعدلات مرتفعة عن ذى قبل ومـــــا تهدف اليه الدولة من تحقيق برنامج ضخم للتنمية الاقتصاديـــــة . وفى الوقت الذى تعتبر فيه تجارة التصدير نتاج وانعكاس لعمليـــة التنمية الاقتصادية فانها تعتبر من ناحية أخرى أحد الأدوات الهامة اللازمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية وذات التأثير علـــــى مستوى الدخل القومى .(١)

---

(١) تتضح علاقة الصادرات بالدخل القومى بالعلاقة التالية :

$$\Delta ى = (\Delta ص + \Delta ث) \times \frac{1}{م + ح}$$ أى أن :

التغير فى الدخل القومى = (التغير فى الصادارات + التغير فى الواردات x

$$\frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للاستيراد}}$$)

ويؤدى حدوث تغير الصادرات بالزيادة مع ثبات العوامـــــل الاخرى الى زيادة الدخل القومى والعكس بالعكس .

ونظرا لأهمية الصادرات فأن الأمر يقتضى فى هذه الحالة العمل على زيادة صادراتنا المصرية من السلع التقليدية وغير التقليدية الى أقصى درجة ممكنة حيث يؤدى ذلك الى توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل خطة التنمية الاقتصادية .

ويلاحظ أن دور صادراتنا فى تنمية الاقتصاد القومى يعتبر أكثر وضوحا فى الوقت الحاضر أكثر من أى وقت مضى وذلك نظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى للفرد وما يصحب ذلك من انخفاض مستوى المعيشة ، ونتناول فى هذا الصدد دور الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية ، معوقات وعقبات تطوير الصادرات المصرية ثم وسائل تنمية وتنويع الصادرات المصرية .

أولا : دور الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية :

يرجع الدور الهام الذى تلعبه الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية الى أن قدرتنا على النمو تعتمد الى حد كبير على مدى مقدرتنا على الاستيراد . وفى خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٧ والتى احتوت فترة الخطة الخمسية الاولى فلقد تزايدت الواردات أولا بمعدلات مرتفعة نسبيا حوالى ٢٢ ٪ بين سنتى ١٩٦١-١٩٦٢ ، ٣٧ ٪ بين سنتى ١٩٦٢-١٩٦٣ ثم ظلت بعد ذلك فى شبه ركود مستمر بين ١٩٦٣-١٩٦٧ عند مستوى ٤٠٠-٤١٠ مليون جنيه سنويا . ولا يمكن تفسير التغيرات فى الواردات خلال الفترة الاخيرة الا بالرجوع الى الخطة الخمسية الاولى فلقد كان معظم الزيادة الكبيرة فى الواردات خلال الاعوام ١٩٦١-١٩٦٣ راجع الى زيادة الاستيراد من المستلزمات الانتاجية الاجنبية المطلوبة لانجاز الاهداف الاستثمارية للخطة كما حدثت زيادة نسبية كبيرة فى الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة فى

السنوات الأولى من الخطة على وجه الخصوص[١]. وفى خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٥ اختلف وضع الواردات اختلافا كبيرا عن الفترة السابقة وذلك لاشتداد موجة ارتفاع الاسعار عالميا وخاصة فى منطقة غرب أوربا والتى زاد التعامل معها فى مجال الاستيراد اخيرا بشكل ملحوظ .

وبحساب معدل نمو الواردات بالأسعار الجارية نجد أنها زادت حوالى ثلاث مرات ونصف بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ من ٣ر٣٦٩ مليون جنيه الى ١ر١٦٩١ مليون جنيه وباستخدام الأرقام القياسية للأسعار الدولية (من البنك الدولى) يتضح ان حوالى ٧٥ ٪ من الزيادة التى حدثت فى الواردات المصرية فى النصف الأول من السبعينات (حوالى ١٢٣٠ مليون جنيه) ترجع الى زيادة الاسعار العالمية وأن ٢٥ ٪ من الزيادة ترجع الى زيادة حقيقة فى الكمية [٢].

ويمكن القول فى هذا الصدد أن نجاحنا فى الاسراع بالتنمية الاقتصادية وفى حل مشاكلنا المرتبطة بحاجة مشروعاتنا الى العملات الاجنبية يتوقف فى نهاية الأمر على درجة نجاحنا فى تطوير

---

(١) النشرة السنوية للبنك الاهلى المصرى والمجلة الاقتصادية للبنك المركزى ، بالنسبة للسنوات المذكورة .

(٢) انظر مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨- ١٩٨٢ لجمهورية مصر العربية - المجلد الاول ص ١ ، ص ١٥ .

هيكل صادراتنا وتنويعه (١) حيث أن ذلك هو المحدد الأساسى لمقدرتنا على الاستيراد .

ومما يؤدى الى تعاظم أهمية صادراتنا كمحدد أساسى لعملية النمو ان انسياب رأس المال الأجنبى المترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادى لم يشارك مشاركة حقيقية فى احداث التنمية المتوازنة .

لذلك ينبغى العمل على زيادة صادراتنا كما ونوعا وفتح الأسواق أمامها بشتى الطرق الممكنة ، وينبغى أن نراعى عنصر التكلفة النسبية فى الانتاج بما يحقق لمنتجاتنا المقدرة على منافسة المنتجات العالمية . فالواقع أن هناك اكثر من مصدر لزيادة حصيلة عملاتنا الاجنبية اللازمة لسد احتياجاتنا منها فنستطيع الحصول على هذه العملات الاجنبية عن طريق القروض والمعونات الاجنبية والتسهيلات التى تقدمها المنظمات الدولية المختلفة وانسياب رؤوس الاموال

---

(١) هذا الى جانب الدور الذى يمكن أن تلعبه المحددات الاخرى لعملية التنمية الاقتصادية وتتعلق هذه المحددات بالعوامل الطبيعية والفنية (المعارفه التجديد ،والابتكار ، الاستثمار ، الثروة المتاحة من المواد الاولية وخصوبة التربة) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية (المظهر الكمى والنوعى للسكان ، الاطار التنظيمى والاجتماعى الوسط الخارجى) .

الأجنبية الخاصة والعامة اليها . الا أننا نلاحظ أننا كلما اعتمدنا على مواردنا الخاصة فى الحصول على العملات الاجنبية وذلك عن طريق زيادة حصيلة صادراتنا كلما كان ذلك أفضل بكثير نظرا للقيود المحيطة بكل مصدر من المصادر سالفة الذكر مما يقلل من فاعليته كمصدر مضمون ومنتظم للعملات الاجنبية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالمعدل المطلوب .

كما ينبغى أن يكون الدور الذى تلعبه الصادرات فى زيادة دخلنا من خلال زيادة طاقتنا الانتاجية وذلك عن طريق الاضافة الى رأس المال الثابت وهذا ما يزيد من القدرة الانتاجية فى الفترات اللاحقة . أى يجب أن تعمل الصادرات على زيادة الدخل القومى من خلال علاقة من نوع المعجل وليس من نوع المضاعف الذى أشار اليه " كينز " والذى يعمل فى ظل طاقة انتاجية قائمة ومعطلة بينما نعانى نحن من ضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجى .

كذلك ، يمكن النظر الى التصدير على أنه امتداد للسوق المحلى واتساع السوق يساعد على التوسع فى الانتاج وقيام الوحدات الانتاجية على أساس الحجم الأمثل وزيادة امكانيات التخصص ، اى ان نمو الصادرات يمكن الاقتصاد القومى من الاستفادة من مزايا التخصص والانتاج الكبير والاستخدام التكنولوجى الاكثر تقدما الامر الذى يؤدى الى رفع مستويات الانتاجية وزيادة معدل نمو الدخل القومى عن طريق تمويل الواردات التى تمكن الاقتصاد القومى من

مواجهة أعباء عملية التنمية المتزايدة من استهلاكية وانتاجية . لذلك نتعرض فى هذا الصدد لبيان مدى اعتماد الواردات على الصادرات ثم نتعرض لتطور الصادرات المصرية فى السنوات الاخيرة .

(١) العلاقة بين الصادرات والواردات وعملية التنمية الاقتصادية :

يمكن القول ان العلاقة بين المتغيرات السابقة هى علاقة تبادلية بمعنى أن كل منها يؤثر فى الآخر ويتأثر به وبمعنى آخر أن كل متغير يعتبر سبب ونتيجة منطقية للآخر ، لذلك نجد أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على الواردات فكلما زادت وارداتنا من السلع الانتاجية (الآلات والمعدات والمواد الخام ... الخ) كلما أدى ذلك الى زيادة مقدرتنا الانتاجية وزيادة قدرتنا على تنويع الانتاج ويؤدى ذلك بدوره الى التأثير على الصادرات كما ونوعا وذلك حسب درجة النمو التى يمكن أن يصل اليها الاقتصاد القومى .

كذلك تتضح العلاقة التبادلية بين الصادرات والواردات فى أن مقدرتنا على الاستيراد تتوقف على قدرتنا التصديرية حيث تؤدى زيادة صادراتنا الى زيادة مقدرتنا الاستيرادية والتى تؤثر بدورها ، من خلال عملية التنمية الاقتصادية ، على مقدرتنا على التصدير. ويمكننا القول فى

هذا العدد أن الواردات يجب أن تعتمد بالدرجة الاولى فى تمويلها على الصادرات .

ويمكننا لبيان مدى اعتماد الواردات فى تمويلها على الصادرات ايجاد معاملى ارتباط بينهما وذلك باستخدام البيانات الواردة فى الجدول التالى[1] والذى يوضح تطور التجارة الخارجية فى ج.م.ع (بملايين الجنيهات)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ نشرات التجارة الخارجية عن السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٦٧.
ـ تقارير مجلة البنك المركزى المصرى عام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ المجلد العاشر عدد ١ ،تقارير البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية مجلد ٣٥ العدد الثانى ١٩٨٢ عدد السنوات من ١٩٦٨ الى ١٩٧٦ .

السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات ٪
١٩٥٠	١٧٨ر٥	٢١٩ر٢	٨١ر٤
١٩٥٣/١٩٥٢	١٥٧ر٦	١٩٥ر٣	٨٠ر٧
١٩٥٥	١٤٦ر٠	٨٧ر٣	٧٨ر٠
١٩٦٠/١٩٥٩	١٨٩ر٩	٢٣٥ر٩	٨٤ر١
١٩٦١/١٩٦٠	١٨٩ر٠	٢٢٤ر٦	٨٤ر١
١٩٦٢/١٩٦١	١٥١ر٠	٢٧١ر٣	٥٥ر٧
١٩٦٣/١٩٦٢	١٩٧ر٨	٣٤٤ر٣	٥٧ر٥
١٩٦٤/١٩٦٣	٢٣٨ر٣	٤١٨ر٧	٥٦ر٩
١٩٦٥/١٩٦٤	٢٦٥ر٢	٣٣٩ر٦	٦٦ر٤
١٩٦٦/١٩٦٥	٢٥٨ر٥	٤٦٣ر٥	٥٥ر٨
١٩٦٧/١٩٦٦	٢٦١ر٣	٣٧٦ر٥	٦٩ر٤
١٩٦٨	٢٨٨ر٧	٣٦٩ر٣	٧٨ر٢
١٩٦٩	٣١٩ر٧	٤١٨ر٤	٧٦ر٤
١٩٧٠	٣٥٥ر٤	٥١٧ر٨	٦٨ر٦
١٩٧١	٤٤٨ر٩	٥٤٠ر٨	٨٣ر٠
١٩٧٢	٣٥٣ر٧	٥٥٩ر٢	٦٣ر٣
١٩٧٣	٣٩٦ر٣	٦٢٢ر٣	٦٣ر٧
١٩٧٤	٦٥٣ر٩	١٢٥٢ر٨	٥٢ر٢
١٩٧٥	٥٤٨ر٦	١٥٣٩ر٣	٣٥ر٦
١٩٧٦	٥٩٥ر٤	١٤٨٩ر٩	٤٠ر٠

واذا افترضنا أن تمويل الواردات فى سنة ما يتوقف على الصادرات فى نفس السنة وان العلاقة بينهما خطية فى الصورة :

و = أ + ب ص حيث تشير و الى الصادرات ، ز الى الزمن ، ص الى الصادرات ، أ ، ب ثوابت .

نلاحظ فى هذه الحالة أن معامل الارتباط باتباع طريقة " بيرسون "(١) يساوى فى هذه الحالة ٨ر٠

وباتباع طريقة " سبيرمان "(٢) لفروق الرتب نجد أن معامل الارتباط فى هذه الحالة يساوى ٨ر٠ أيضا .

---

(١) نحصل على معامل الارتباط من العلاقة :

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ و ص} - \text{ مجـ و مجـ ص}}{\sqrt{[ن \text{ مجـ ص}^{٢} - (\text{ مجـ ص})^{٢}][ن \text{ مجـ و}^{٢} - (\text{مجـ و})^{٢}]}}$$

حيث تشير ن الى عدد المفردات

(٢) نحصل على معامل الارتباط من العلاقة :

$$ر = \frac{١ - ٦ \text{ مجـ ف}^{٢}}{ن(ن^{٢} - ١)}$$

حيث تشير ن الى فروق الرتب لقيم الصادرات والواردات بعد ترتيبهما بنفس الصورة تنازليا او تصاعديا .

ويبدو لأول وهلة أن هناك ارتباط كبير بين الواردات والصادرات واعتماد الأولى فى تمويلها على الثانية . وأنه لمن المنطقى ان يكون معامل الارتباط بين الواردات والصادرات محددا على أساس أن الواردات تتوقف فى تمويلها على صادرات السنة السابقة . وبذلك تكون العلاقة فى الصورة الآتية :

$$و_ز = أ + ب\ ص_{ز-١}$$

ونجد أن معامل الارتباط فى هذه الحالة حسب طريقة " بيرسون " و " سبيرمان " يساوى ١ر٧٥ ، ١ر٦٨ على الترتيب .

وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقة الواقعية التى يمكن على أساسها معرفة مدى اسهام الصادرات فى تمويل الواردات هى نسبة تغطية الصادرات للواردات Taux de Couverture ، ويؤدى عجز الصادرات عن تمويل الواردات الى الاعتماد المستمر على البدائل والتى يشكل كل منها عبء على الاقتصاد القومى .

لذلك من المعروف ان الطريقة المثلى فى تمويل التجارة الخارجية هى ان تكون حصيلة الصادرات كافية لسداد قيمة المدفوعات الناجمة عن الواردات . ولا شك ان ذلك كان من الصعب تحقيقه ومازال كذلك أيضا على الاقل فى المدى القصير .

ويتضح لنا من الأرقام السابقة أن معدل تغطية الصادرات للواردات يأخذ فى التقلب بين الصعود والهبوط وتدهورت بصورة كبيرة فى السنوات الثانية والثالثة والرابعة للخطة [1]. ويعود تذبذب هذا المعدل بصفة أساسية الى تقلب حصيلة الصادرات بسبب الاعتماد بدرجة كبيرة على محصول واحد فى التصدير مما يؤدى الى حدوث كثير من الآثار السيئة التى لايمكن تجنبها . ويرجع ذلك الى خضوع الانتاج الزراعى لعوامل الطبيعة ولظروف العرض والطلب العالميين وهى عوامل لا يمكن التحكم فيها ،والدليل على ذلك وجود هبوط كبير فى جانب الصادرات خلال عام ١٩٦٢/١٩٦١ بسبب انتكاس محصول القطن نتيجة العوامل الطبيعية . وعلى الرغم من أن صادراتنا السلعية بخلاف القطن الخام آخذة فى التزايد التدريجى الا أن القطن الخام كما سوف نشير فيما بعد — لا زال يمثل اغلب صادراتنا حتى الآن ، كما أن الصادرات وكذلك الواردات الفعلية لم تحقق الاهداف المقدرة لها حتى الآن ، كذلك فان ضعف معدل نمو الصادرات يعتبر عائقا امام امكانية زيادة الدخل القومى ،هذا بافتراض ثبات العوامل الاخرى التى تحدد معدل النمو الاجمالى مثل معامل رأس المال والمدخرات الوطنية وكفاءة الاستثمار وعناصر الانتاج الاخرى .

---

(١) ولقد اخذ المعدل يتدهور بشكل ملحوظ اعتبارا من عام ١٩٧٤ كما توضح الارقام السابقة والارقام الواردة فى جدول رقم (١) .

ولقد أدى بطء معدل نمو الصادرات واختلال بنيانها الى عجز الصادرات عن ملاحقة الزيادة في الواردات وكان لهذا آثاره السيئة مما تمخض عنه عجز في الميزان التجاري صاحبه عجز في ميزان المدفوعات وفي الحقيقة من الصعب بالنسبة للاقتصاد المصري أن تكون حصيلة الصادرات كافية لسداد قيمة الواردات ومازال ذلك من الصعب تحقيقه في المدى القصير على الأقل الا أن هناك اختلافا جوهريا بين طبيعة العجز في الوقت الحاضر والعجز الذي كانت تسفر عنه المعاملات المنظورة قبل عام ١٩٥٢ ، ويعتبر العجز الذي كان يحدث في ميزان المدفوعات في الماضي عجز " غير انتاجي " ويرجع جزئيا الى نقل عبء الواردات الاستهلاكية والكمالية ويمثل العجز في الوقت الحاضر " عجزا انتاجيا " بمعنى أنه يحمل في ثناياه وسائل علاجه في المدى الطويل وذلك نتيجة جني العائد الكبير من المشروعات الضخمة التي يتم الاتفاق عليها ، وذلك لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كذلك يعتبر ضيق نطاق التخصص الدولي سببا رئيسيا في نقص حصيلة الصادرات وتقلبها حيث يتألف بيانها بصفة أساسية من المنتجات الأولية وخاصة القطن الخام الذي لازال يشكل ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الصادرات المصرية رغم كل الجهود المبذولة في سبيل تنويع الصادرات ، كما نلاحظ أن السلع الزراعية تلعب الدور الرئيسي في الصادرات المصرية اذ تبلغ مساهمتها ما يزيد عن ٧٠ ٪ من جملة الصادرات المصرية .

(٢) تطور صادرات مصر فى السنوات الأخيرة :

من دراسة حركة التبادل التجارى بين مصر والعالم الخارجى يتضح لنا استمرار اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات مما يشكل ضغطا على كاهل ميزان المدفوعات الامر الذى يؤدى الى زيادة مقدار عجز الميزان التجارى وانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات . وتتضح لنا هذه الحقيقة من جدولى (١) ، (٢) حيث يوضح لنا جدول (١) حركة تطور الميزان التجارى لمصر خلال السنوات ١٩٧٧-١٩٨١.

جدول رقم (١)

تطور الميزان التجارى لمصر خلال الفتـــــرة

١٩٧٧- ١٩٨١ (١)

(بالمليون جنيه)

السنـــة	الصـــــادرات	الـــــواردات	الميزان التجارى	نسبة تغطيـــــة الصـــــادرات للواردات (٢) ٪
١٩٧٧	٦٦٨	١٨٨٤	- ١٢١٦	٣٥ر٥
١٩٧٨	٦٨٠	٢٦٣٢	- ١٩٥٢	٢٥ر٨
١٩٧٩	١٢٨٨	٢٦٨٦	- ١٣٩٨	٤٨ر٠
١٩٨٠	٢١٣٢	٣٤٠٢	- ١٢٧٠	٦٢ر٧
١٩٨١	٢٢٦٣	٦١٨٧	- ٣٩٢٤	٣٦ر٦

(١) المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

(٢) $\frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times ١٠٠$ فاذا كان الناتج = ١٠٠

فان قيمة الصادرات = قيمة الواردات ويكون الميزان التجارى فى حالة موازنة واذا كان الناتج < ١٠٠ فان قيمة الصادرات تكون < قيمة الواردات ويحقق الميزان التجارى فائض اما اذا كان الناتج > ١٠٠ فان قيمة الصادرات تكون > قيمة الواردات ويعانى الميزان فى هذه الحالة من عجز .

جدول رقم (٢)

اهم الصادرات الوطنيه من السلع المختلفه وذلك خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨١ *) بالمليون جنيه

السنة / السنة	المنتجات الاولية (١) البترول	(٢) القطن الخام	(٣) البترول والقطن الخام	(٣) منتجات اولية اخرى	(٤) اجمالى المنتجات الاولية	(٥) السلع نصف المصنعه	(٦) السلع المصنعه	(٧) اجمالى الصادرات	٤/٧ × ١٠٠ (٨)	٢/٧ × ١٠٠ (٩)
١٩٧٧	١٦١ر٨	١٨٢ر٣	٣٤٤ر١	٧٨ر٥	٤٢٢ر٦	٩٠ر٥	١٥٥ر٣	٦٦٨ر٤	٦١ر٣	٥٠
١٩٧٨	١٨٨ر٦	١٣١ر٥	٣٢٠ر١	٦٧ر٣	٣٨٧ر٤	١٤٧ر٥	١٤٤ر٩	٦٧٩ر٨	٥٦ر٩	٤٧
١٩٧٩	٥٣٥ر٤	٣٦٧ر٣	٨٠٢ر٧	٨٢ر٥	٨٨٥ر٢	٢٠٩ر٢	١٩٣ر٣	١٢٨٧ر٧	٦٨ر٧	٦٢
١٩٨٠	١٣٧٠ر٨	٢٩٦ر٤	١٦٦ر٧	١٠٤ر٥	١٧٧١ر٥	٢٠٨ر٨	١٥٠ر٨	٢١٣٢ر١	٨٣ر٠	٧٨
١٩٨١	١٤٥٧ر٣	٣٢٠	١٧٧ر٣	١٠٤ر٤	١٨٨١ر٧	٢٢٥ر٩	١٥٥ر٣	٢٣٣٢ر٩	٨٣ر١	٧٨

* المصدر: البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد ٣٥ العدد الرابع ١٩٨٢ - ص ٥٢٠

(هذه الارقام مشتقة من الاحصاءات الواردة فى النشرة)

(١) يشتمل على البترول الخام ومنتجات البترول (٣) وتشتمل على البصل الطازج والبطاطس والبرتقال ....

(٥) تشتمل على غزل القطن وزيوت وراتنجات عطرية والمونيوم خام وسلع اخرى.

(٦) وتشتمل على ارز مقشور وبصل مجفف وسكر القصب واخشابه واقمشة قطنية ومشروبات كحولية ومصنوعات جلدية وسلع اخرى.

(٨) نسبة مساهمة المنتجات الاولية فى هيكل الصادرات (٩) نسبة مساهمة البترول والقطن الخام فى هيكل الصادرات.

ويتضح لنا من الأرقام الواردة فى جدول(١) عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات فى جميع السنوات ويؤدى ذلك الى زيادة اعتمادنا على البدائل الأخرى المتاحة للقروض ، المعونات ، انسياب رؤوس الأموال الأجنبية ....) وما يفرضه علينا ذلك من تبعات اقتصادية وسياسية يجب تحملها والاختيار يكون بين أقل هذه البدائل المتاحة تبعات وشروط .

وتوضح لنا الأرقام المذكورة فى جدول(٢) مدى سيطرة المنتجات الاولية على هيكل صادراتنا الاجمالية . كما أن نصيبها النسبى يأخذ فى التزايد المستمر حيث ارتفع من ٣ر٦١ ٪ عام ١٩٧٧ الى ١ر٨٣ ٪ عام ١٩٨١ . كذلك يشكل نصيب صادرات سلعتين أوليتين وهما البترول والقطن الخام اكثر من ٥٠ ٪ من اجمالى الصادرات بل ارتفع نصيب هاتين السلعتين فى اجمالى صادراتنا من ٥٠ ٪ عام ١٩٧٧ الى ٧٨ ٪ عام ١٩٨١ ويعنى هذا النمو والارتفاع فى الاهمية بالنسبة لصادرات السلع الأولية انخفاض تلك الاهمية بالنسبة لصادراتنا من السلع المصنعة ونصف المصنعة كما سوف نوضح فيما بعد .

كذلك يمكن ان نستنتج من الجدولين(١) ، (٢) ما يلى :

(أ) يعتبر بطء معدل نمو الصادرات واختلال بنيانها سببا رئيسيا فى عجز الصادرات عن ملاحقة الزيادة فى الواردات مما تمخض عنه عجز فى الميزان التجارى صاحبه عجز فى ميزان المدفوعات .

(ب) يعتبر ضيق نطاق التخصص الدولى سببا رئيسيا فى نقص حصيلة الصادرات وتقلبها حيث أن بنيان الصادرات يتألف بصفة أساسية من المنتجات الأولية وخاصة القطن الخام والبترول الخام. وبالرغم من الجهود المستمرة فى سبيل تنويع الصادرات وتشجيع الصادرات المصنعة ونصف المصنعة الا أن صادرات القطن الخام والبترول لا زالت تشكل نسبة كبيرة وصلت الى ما يقرب من ٨٠ ٪ عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

(ج) لازالت الزراعة وتشمل القطن والسلع الزراعية تلعب الدور الرئيسى فى الصادرات المصرية .

(د) ان الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة لم يكن لها دور هام فى تنمية الصادرات المصرية رغم الاستثمارات الكثيفة التى استثمرت فى السنوات الاخيرة فى الصناعة والكهرباء. ويقلل من أهمية ودلالة معدلات النمو التى حققتها الصادرات الصناعية . ان غالبية الصادرات المصنعة من أصل زراعى والزيادة فى بعض هذه الصادرات تكون على حساب الصادرات الزراعية . كما انه لو اجريت الدراسة الدقيقة لتبين ان بعض الصادرات المصنعة تكاد تغطى حصيلتها من النقد الاجنبى ما تتكلفه من مستلزمات انتاج مستوردة والعبرة بما تحققه الصادرات المصنعة من عائد صافى من النقد الاجنبى بعد استنزال ما تتكلفه من مستلزمات انتاج مستوردة .

جدول رقم(٢)

اهم الصادرات الوطنية من السلع المختلفة وذلك خلال الفتـــــرة ١٩٧٧-١٩٨١(*)

(بالمليون جنيه)

السنة	المنتجات الأولية			اجمالى (٤) المنتجات الاولية	السلع (٥) نصف المصنعة	السلع (٦) المصنعة	اجمالى (٧) الصادرات	٤/٧ ×١٠٠	٢/٧ ×١٠٠
	(١) البترول	القطن الخام	(٢) البترول والقطن الخام	(٣) منتجات أولية اخرى				(٨)	(٩)
١٩٧٧	١٦١ر٨	١٨٢ر٣	٣٤٤ر١	٧٨ر٥	٤٢٢ر٦	٩٠ر٥	١٥٥ر٣	٦٦٨ر٤	٦١ر٣	٥٠
١٩٧٨	١٨٨ر٦	١٣١ر٥	٣٢٠ر١	٦٧ر٣	٣٨٧ر٤	١٤٧ر٥	١٤٤ر٩	٦٧٩ر٨	٥٦ر٩	٤٧
١٩٧٩	٥٣٥ر٤	٣٦٧ر٣	٨٠٢ر٧	٨٢ر٥	٨٨٥ر٢	٢٠٩ر٢	١٩٣ر٣	١٢٨٧ر٧	٦٨ر٧	٦٢
١٩٨٠	١٣٧٠ر٦	٢٩٦ر٤	١٦٦ر٧	١٠٤ر٥	١٧٧١ر٥	٢٠٨ر٨	١٥١ر٨	٢١٣٢ر١	٨٣ر٠	٧٨
١٩٨١	١٤٥٧ر٣	٣٢٠ر٠	١٧٧٧ر٣	١٠٤ر٤	١٨٨١ر٧	٢٢٥ر٩	١٥٥ر٣	٢٢٦٢ر٩	٨٣ر١	٧٨

المصدر: البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد ٣٥ العدد الرابع ١٩٨٢ - ص ٥٢٠

(هذه الارقام مشتقة من الاحصاءات الواردة فى النشرة)

(١) يشتمل على البترول الخام ومنتجات البترول

(٣) وتشتمل على البصل الطازج والبطاطس والبرتقال....

(٥) تشتمل على غزل القطن وزيوت وراتنجات عطرية والمونيوم خام وسلع اخرى

(٦) وتشتمل على ارز مقشور وبصل مجفف وسكر القطن واحذية واقمشة قطنية ومشروبات كحولية ومصنوعات جلدية وسلع اخرى

(٨) نسبة مساهمة المنتجات الاولية فى هيكل الصادرات

(٩) نسبة مساهمة البترول والقطن الخام فى هكيل الصادرات

ويوضح لنا جدول رقم (٣) التوزيع الجغرافي لصادراتنا الوطنية ويمكن ملاحظة تزايد الاهمية النسبة لصادراتنا الى دول غرب اوربا وكذلك دول آسيا بينما انخفضت الاهمية النسبية لصادراتنا الى دول شرق اوربا وامريكا الشمالية وانخفاضها بشكل واضح بالنسبة للدول الافريقية .

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافى للصادرات الوطنية (١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات / الدول	١٩٧٨	النسبة ٪	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	النسبة ٪
دول شرق اوربا	٢٤١	٣٥ر٥	٣١٨	٣٥٣	٣٦٦	١٦ر٢
دول غرب اوربا	٢٢٨	٣٣ر٦	٧٠٨	١٠٥٥	٩٥٢	٤٢ر١
دول آسيا	١٤٢	٢٠ر٩	١٧٣	٤٧٨	٧٢٩	٣٢ر٢
دول افريقيا	٢٤	٣ر٥	٣٢	٢٢	١٥	٦ر
دول امريكاالشمالية	٣٧	٥ر٤	٤٨	١٧٤	١٠٣	٤ر٦
مصادر اخرى	٧	١ر١	٩	٥٠	٩٨	٤ر٣
الجملة	٦٧٩	١٠٠	١٢٨٨	٢١٣٢	٢٢٦٣	١٠٠

(١) المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

ومن تحليل الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة الصادرات بين مصر وأفريقيا فى عام ١٩٧٨ بلغت ٥ر٣ ٪ وتراجع هذا الرقم الى ٦ر ٪ فى عام ١٩٨١ بينما كانت نسبة الصادرات مع دول غرب أوربا ٦ر٣٣٪ فى عام ١٩٧٨ وصلت الى ١ر٤٢ ٪ فى عام١٩٨١٠

وهو ما يدعونا مرة اخرى للبحث عن السبل التى تستطيع عن طريقها تعويض هذا التراجع الذى لحق بنسب الصادرات المصرية الى افريقيا والسبل أيضا التى تجعلنا نستطيع تدعيم وتطوير هذه الروابط مع اكبر مجموعة من الدول النامية المشتركة معنا فى نفس مشاكلنا الانتاجية ومشاكل الضغط على هياكل موازين مدفوعاتها ٠

ولقد استهدفت الخطة الخمسية (١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٧/١٩٨٦) زيادة قدرة البلاد التصديرية مع الحد بقدر الامكان من الواردات وترشيد استخدام ما يتم استيراده ٠ لذلك ، من المقدر زيادة الصادرات السلعية من نحو ٩ر٣٥١٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى نحو ٥٨٧٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ بمعدل زيادة سنوى مقداره ٨ر١٠ ٪[(١)]٠

---

(١) وزارة التخطيط - الاطار العام للخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٧ ٠

ومن خلال النظر فى الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٧والخطة الجزئية ١٩٨٢/١٩٨٣ نجد ان مصر ركزت على زيادة معدلات التبادل التجارى بينها وبين العالم الخارجى ككل من ناحية محاولة زيادة الصادرات وتقليل الواردات . ولتدعيم هذه الخطة فلا بد من أن تضع جميع الاجهزة الفرعية السبل التى تؤدى الى تقوية الروابط فى التبادل التجارى مع الدول النامية بنفس درجة تقويتها مع الدول المتقدمة . وهذا لن يتم الا من خلال الندوات والمؤتمرات والتسهيلات التى تمنح فى عمليات التبادل التجارى ،ولقد استهدفت خطة ١٩٨٢/١٩٨٣ زيادة الصادرات السلعية بصفة عامة والمتحصلات غير المنظورة وترشيد الاستيراد من السلع الاستهلاكية وخاصة غير الضرورية وعدم استيراد سلع انتاجية لها مثيل من الانتاج العالمى وخفض استخدام التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل نظرا لارتفاع اعبائها واحلالها بمعونات ومساعدات وقروض طويلة الاجل . ومن المقدر زيادة الصادرات السلعية بمقدار ٥٦٢ر٤ مليون جنيه اى بنسبة ١٦ ٪ لتصل الى نحو ٤٠٨٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/١٩٨٣ مقابل ٣٥١٠ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨١/١٩٨٢.

وتعتبر خطة عام ١٩٨٣/١٩٨٤ المرحلة الثانية من مراحل الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٦/١٩٨٧وتهدف هذه الخطة السنوية الى علاج المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، ولذلك فانها تقوم على اساس تدعيم قدرة الهياكل الانتاجية لزيادة الانتاج السلعى وتخفيض درجة الاعتماد على الخارج من خلال زيادة

الانتاج وبالتالى زيادة الصادرات وخفض الواردات. كذلك تقوم الخطة على اساس دعم البنية الاقتصادية سواء المادية او الاجتماعية عن طريق دعم قطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات الاجتماعية .

كذلك تشتمل الخطة لتحقيق اهدافها عمل مجموعة من السياسات المالية لزيادة موارد الدولة وسياسات نقدية وائتمانية لتصحيح العلاقة بين نمو كل من الناتج القومى الحقيقى وكمية وسائل الدفع ، وسياسات سعرية تهدف الى زيادة نصيب الاستثمار من الدخل القومى واعادة توزيع هذا الدخل لصالح الفئات غير القادرة .

وفى مجال العالم الخارجى تستهدف الخطة ايجاد توازن بين اهداف الانتاج واحتياجات التصدير والحد من الواردات الاستهلاكية عن طريق انتاج بدائل لها وترشيد استهلاك واستيراد غير الضرورى منها وربط الزيادة فى الواردات الاستثمارية بمتطلبات التكوين الرأسمالى الثابت من النقد الاجنبى ومؤدى ذلك خفض العجز الجارى الى ١٢٥٠ مليون جنيه مقابل عجز متوقع مقداره ١٣٨٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/١٩٨٢ بنقص قدره ١٣٠ مليون جنيه وبنسبة ٩ر٤ ٪ وذلكبالرغم من الانخفاض المتوقع فى حصيلة البترول نظرا لانخفاض اسعاره العالمية .

وفيما يتعلق بالصادرات السلعية تستهدف الخطة زيادتها بمقدار ١٥٩ مليون جنيه بالاسعار الجارية بنسبة ٤٫٦ ٪ لتصل الى ٣٦٤٩ مليون جنيه اما الواردات السلعية فانها تستهدف زيادتها بمقدار ٤٤٥ مليون جنيه اى بنسبة ٦٫٩ ٪ لتصل الى ٦٩٣٥ مليون جنيه وكان متوقعا لزيادة العجز فى الميزان التجارى خلال عام ١٩٨٤/١٩٨٣ ليصل الى ٣٢٨٦ مليون جنيه وذلك نتيجة زيادة الواردات السلعية بمعدل نمو يفوق معدل نمو الصادرات السعلية ،مع الاخذ فى الاعتبار الفائض المستهدف فى ميزان الخدمات (١١٧٣) مليون جنيه) مع اضافى صافى عوائد الدخل من الخارج والتمويلات لتخفيض العجز الجارى الى ١٢٥٠ مليون جنيه .(١)

---

(١) المصدر: البنك المركزى المصرى- التقرير السنوى١٩٨٢/١٩٨٣

ثانيا: القوى المعوقة للصادرات المصرية :

نتناول فى هذا العدد، تحليل القوى التى تعرقل نمو الصادرات المصرية ويمكن تقسيمها الى قوى عامة وقوى نوعية .

(١) القوى المعوقة العامة :

وتتضمن أربعة انواع من العقبات تخص كل من الانتاج والاستهلاك والتسويق والنقل .

(أ) عقبات الانتاج :

يتضح لنا فى هذا العدد عدم القدرة على تنويع الانتاج التصديرى بالشكل المرغوب . وتتضح لنا اهمية عقبات الانتاج فى قصور قنوات التمويل الداخلية وكان لذلك أثره السىء على معدل التكوين الرأسمالى حيث لا يمكن انكار ان الموارد المالية تعتبر من أهم العوامل التى تمكن المنتج من استخدام التكنولوجيا الحديثة واحداث التقدم الفنى والعلمى وبذلك تسمح له بتنمية وبخلق أنشطة جديدة تساهم فى زيادة الانتاج . وفى هذا المجال يتضح لنا عدم كفاية المدخرات والقروض لتحقيق اهداف الانتاج اذ بدراسة تطور المدخرات ونسبتها الى الناتج القومى الاجمالى يتضح لنا ان هذا المعدل كان اعلى من ١٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى منذ

١٩٥٢ ولكنه اخذ فى التناقص اعتبارا من ١٩٦٨ وبلغ أدناه عام ١٩٧٤ حيث بلغ ٤٫٨ ٪ . ويمكن تفسير ذلك بارتفاع تكاليف الحياة مما أدى الى ضعف المقدرة على الادخار . واذا أخذنا فى الاعتبار اهمية هذه المدخرات بالنسبة للاستثمارات التى تمت فى هذه الفترة يتضح لنا عجز المدخرات عن تمويل الاستثمارات اعتبارا من عام ١٩٦٠/١٩٦١ ولقد أخذ هذا العجز فى التزايد بسرعة كبيرة . لذلك كان جزء لا يستهان به من الاستثمارات المتحققة يمول عن طريق الموارد الخارجية ،ولذلك لجأت الدولة الى الاقتراض من الخارج على نطاق واسع لسد هذا العجز .

كذلك يعتبر سوء توزيع القوى العاملة بين القطاعات الانتاجية وندرة العمل الفنى احد عقبات الانتاج . ففى الوقت الذى تشكو فيه الدولة من الانفجار السكانى وتعتبره احدى معوقات التنمية ،فان القطاعات الانتاجية تعانى من ندرة الايدى العاملة الفنية بسبب هجرة الايدى العاملة الفنية فى الصناعة والزراعة الى دول البترول ونتيجة تحول الايدى العاملة الفنية من القطاع العام الى القطاع الاستثمارى (وليد سياسة الانفتاح الاقتصادى) خاصة فى مجال الخدمات بسبب ارتفاع الاجور فى هذا القطاع الاخير مما أدى ذلك الى تدهور وانخفاض انتاجية القطاع العام .

ولقد كان لهذه العقبات أثرها السيىء على الانتاج وانعكس ذلك بطبيعة الحال فى تطور هيكل الصادرات ومعدل نموها .

وهناك أنواع معينة من السلع الزراعية والصناعية تتمتع فى تصديرها بمزايا نسبية ويعتبر الطلب العالمى عليها كبيرا نسبيا ومع ذلك لم يحدث توسعا فى انتاج هذه الانواع من السلع بالدرجة المطلوبة لتصديرها . فمصر تعتبر اكثر تفوقا على كثير من دول العالم فى انتاج بعض السلع كالمنسوجات القطنية والسجاد المصرى . لذلك ينبغى تخصيص مصانع كاملة للانتاج التصديرى بالنسبة لهذه السلع فى الوقت الذى تخصص فيه مصانع اخرى لسد الاحتياجات المحلية . وينطبق ذلك على صناعات اخرى كالسكر والجلود والملابس الجاهزة والبترول ومنتجاته .

كذلك صادفت مصر عقبات فى سبيل التوسع فى الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية كالزهور والاعشاب الطبية والفواكه والبصل والثوم وهى من السلع التى يتزايد الطلب عليها بشكل واضح ومع ذلك فقد واجهنا قصورا فى الانتاج بالنسبة لهذه السلع بسبب عدم التنظيم الزراعى والصعوبات التى صادفت عملية التصدير وبصفة خاصة المتعلقة منها بالنقل .

كذلك تلاحظ ارتفاع اسعار المنتجات المصرية بسبب ارتفاع التكاليف وخاصة الصناعية منها

حيث تستورد الخامات من الخارج بالاضافة الى وجود طاقات انتاجية عاطلة فى بعض الاحيان مما يعمل ذلك على زيادة التكاليف . ويؤدى ذلك الى ارتفاع الاسعار فى الداخل ارتفاعا كبيرا بالنسبة لاسعار السلع المنافسة فى الخارج. ويؤدى ذلك الى تحمل الدولة بالنسبة لبعض السلع مبالغ باهظة فى صورة اعانات لدعم الانتاج الزراعى والصناعى حتى تتمكن المنتجات المحلية من الصمود فى ميدان المنافسة العالمية . وقد تضمنت ميزانية الدولة فى عام ١٩٦٨/١٩٦٩ اعانات تصدير بلغت فى جملتها ١٢ر٥ مليون جنيه وكان نصيب قطاع تصدير الغزل والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة من هذه الاعانات مبلغ ٧ر٦ مليون جنيه .

(ب) عقبات الاستهلاك :

من اهم المشاكل التى اظهرتها متابعة الخطة الخمسية الاولى وما تلاها من سنوات هى مشكلة الاستهلاك النهائى والاستهلاك الوسيط وكان ذلك عائقا لنمو الصادرات .

ويؤدى زيادة الاستهلاك النهائى الى نقص الفائض المتاح للتصدير وبالتالى ضعف العائد على البلاد من العملات الاجنبية مما يؤدى الى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات .

كما تؤدى زيادة الاستهلاك الوسيط الى نقص الفائض المتاح للتصدير نتيجة زيادة استهلاك الخامات التصديرية وان كان ذلك يؤدى الى تطوير هيكل الانتاج فى المدى الطويل وينعكس ذلك على هيكل الصادرات . وعند تتبع الأرقام منذ الخطة الخمسية الاولى وحتى الآن نجد أن معدلات الزيادة فى الصادرات من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة لم تساير الزيادة فى الاستهلاك الوسيط مما يمكن تفسيره بأن الغلبة حتى الآن لا زالت لصناعات احلال الوارد وليست لصناعات تنمية الصادر رغم طول الوقت الذى كان ينبغى خلاله لصناعات تنمية الصادر أن تلعب دورها .

وينبغى الاشارة الى أن الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك بنوعيه تؤدى الى التهام الشطر الاعظم من الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وارتفاع العمل الحدى للاستهلاك وانماط الاستهلاك الترفى النابع من فئة محدودة من السكان تستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل القومى . ويؤدى هذا ليس فحسب الى نقص الفائض المتاح للتصدير بل أيضا الى زيادة الواردات وبالتالى تضخم العجز فى ميزان المدفوعات. وجدير بالذكر الاشارة الى أن معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك النهائى تفوق كثيرا معدل الزيادة السكانية فقد قاربت ثلاثة امثال المعدل السنوى للزيادة السكانية (٢٫٨ ٪) وذلك خلال الخطة الخمسية الأولى .

أما عن الاستهلاك الوسيط فقد زاد هو الآخر زيادة كبيرة نتيجة الزيادة فى استهلاك القطن الخام والبترول الخام والمنجنيز والفوسفات وكان ينبغى أن ينعكس ذلك على هيكل الصادرات بما يؤدى الى تنويعها .

وفى نطاق مشكلة الاستهلاك وزيادته زيادة كبيرة يتضح لنا أيضا من احد تقارير المتابعة بوزارة التخطيط ان الواردات خلال عام ١٩٧٥ تزايدت بوجه عام تزايدا يصعب تفسيره بالنسبة لما تحقق فى عام ١٩٧٤ اذا أخذنا فى الاعتبار مقدار ما تحقق من اهداف انتاجية واستهلاكية واهداف التنمية ، فالواردات الاستهلاكية زادت عن عام ١٩٧٤ - وفقا للتقرير - بنسبة ٢٣ر ٪ والواردات من السلع الوسيطة زادت بنسبة ٣٨ ٪ ومعنى هذا أن هناك اتجاها توسعيا واضحا فى الواردات الاستهلاكية يتعدى الزيادة الكلية فى الاستهلاك وأن هناك زيادة فى الواردات الوسيطة لا تتمشى مع الزيادة المحققة فى الانتاج السنوى والتى لاتتعدى ١٠ ٪ على أقصى تقدير .

(ج) عقبات التسويق الخارجى :

ان ضعف الكفاءة التسويقية لصادراتنا فى الأسواق الخارجية نتيجة لعدم مطابقة مواصفات بعض السلع للطلب الاجنبى او عدم ملاءمتها لذوق المستهلك الخارجى من أهم مشاكل الصادرات .

والتصدير الكفء هو أولا ضمان استمرار البيع

والاحتفاظ بالسوق الخارجى مما يؤدى الى تدعيم مركز السلعة وتثبيت اقدامها فى الخارج . كما انه من المعلوم ان الاعانات والاتفاقيات التجارية لاتضمن استمرار نجاح التصدير وانما الانتاج الجيد والتسويق الجيد هو البديل العلمى الذى يفرض نفسه دائما على كل الحلول . ولذلك فان مشكلة التسويق الخارجى للسلع لا تقل اهمية عن المشاكل الاخرى . فالاهتمام بالتسويق يفتح آفاقا جديدة أمام الصادرات لأنه يؤدى الى ضمان الحصول على احسن الاسعار فى الاسواق الخارجية كما يؤدى الى الاحتفاظ بالأسواق التقليدية وفتح الاسواق الجديدة امام الصادرات وتحدث نتائج عكسية فى حالة عدم الاهتمام بالتسويق الخارجى .

وتتضح مشاكل التسويق الخارجى لصادراتنا من ضعف كفاءة المكاتب التجارية لمصر فى الخارج وشدة المنافسة السعرية من البلدان الاخرى وخاصة الاوربية . ومن مشكلات التسويق أيضا القصور فى دعم الصادرات من الحاصلات التى تحتاج الى هذا الدعم . ويمثل الدعم فى هذه الحالة الفرق بين تكلفة الانتاج للسلعة والسعر العالمى لها .

وفى دراسة ميدانية أعدها مركز تنمية الصادرات المصرية عن اهم الصعوبات التى تواجه المصدرين المصريين اتضح أنها تتمثل فى أن تحديد سعر تصدير السلعة يتم وفقا لاسعار السوق المحلى دون اعتبار بسعرها فى الاسواق المستوردة .

كما أن اشتراط الدفع باعتمادات مستندية يفقدنا بعض الاسواق الخارجية وخير مثال على ذلك ما يحدث بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية التى تنافسنا فيها دول كثيرة مثل اسرائيل والمغرب والامر الذى يؤدى بالمصدرين المصريين الى قصر تعاملهم على الدول العربية لقيامها بالدفع مقدما او بفتح اعتمادات مستندية بالاضافة الى ارتفاع أسعار البيع فى هذه الاسواق وفى هذا من الاسباب ما لا يؤدى الى تنشيط حركة الصادرات ويتعين بالتالى الى ضرورة اعادة النظر فى تلك الاجراءات .

(د) عقبات النقل :

يمكن القول أننا لم نعالج مشكلة النقل داخليا أو خارجيا بصورة كاملة حتى الآن ، فلا زال هناك نقص فى كفاءة اسطول النقل الداخلى المخصص لنقل السلع من مراكز انتاجها وخاصة مراكز الانتاج الزراعى الى محطات التوزيع والتعبئة وموانىء التصدير .

وبالنسبة للنقل الخارجى لا يوجد حتى الآن اسطول بحرى به استعداد خاص لنقل الخضر والفاكهة التى يتعين وصولها الى اسواق التصدير طازجة ، كذلك يعانى الاسطول التجارى من قصور فى وحدات النقل البحرى بالاضافة الى عدم كفاءتها .

وجدير بالذكر الاشارة فى هذا الصدد الى أن تقارير الشركات التجارية وفروعها فى الخارج لم

تخلو واحدة منها من الشكوى فى ميدان النقل . وفيما يلى المشاكل المشتركة فى هذه التقارير :(١)

- عدم انتظام النقل بالبواخر حيث تعد هذه المشكلة العقبة الرئيسية فى تعامل شركات التجارة الخارجية مع عملائها فى الاسواق الدولية وخاصة اسواق غرب افريقيا .
- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة تربط بين مصر والاسواق الجديدة خاصة غرب افريقيا بالاضافة الى عدم ملاءمة البواخر التى تسير على الخطوط لنقل الحاصلات الزراعية السريعة التلف وذلك لعدم تزويدها بالاستعدادات الخاصة بوسائل التهوية الكهربائية .
- زيادة تكاليف النقل نتيجة لاتباع نظام اعادة الشحن نظر اللقصور فى وسائل النقل البحرى . ويضاف الى ذلك ما تتعرض له المنتجات الزراعية للتلف وذلك نتيجة لطول المدة اللازمة لاعادة الشحن والعمليات المترتبة على ذلك من تفريغ وشحن ثم التفريغ فى الموانى النهائية .

وفيما يختص بالنقل الجوى فيمكن القول أنه لا توجد حتى الآن طائرات متخصصة لنقل السلع خاصة الزراعية سريعة التلف لذلك يمثل النقل الجوى مشكلة رئيسية ويشكل عائقا لنمو التجارة الخارجية خاصة الصادرات .

---

(١) وزارة التخطيط القومى تقارير متابعة تطور النقل البحرى فى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧/١٩٦٦ .

لذلك يؤدى عدم توافر وسائل النقل الملائمة الى نشوء جو من عدم الثقة بين العملاء والموردين نتيجة اختلال مواعيد التوريد المتفق عليها وعدم وصول البضائع فى مواعيدها .

(٢) القوى المعوقة النوعية :

هى تلك التى تخص مجموعة سلعية بعينها دون غيرها من المجموعات الأخرى :

(٢-١) معوقات نمو الصادرات من المواد الأولية :

وتنقسم هذه المشاكل الى نوعين :

(أ) معوقات نمو الصادرات من السلع الزراعية :

ويعتبر من أهم المشاكل فى هذه الحالة ضعف نمو الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعى ولعل ظاهرة تجريف الاراضى الزراعية وفقدان مياه النيل للطمى اللازم لخصوبة الاراضى الزراعية وقانون الاصلاح الزراعى من الاسباب التى أدت الى انخفاض الانتاجية فى القطاع الزراعى هذا بالاضافة الى عدم انتشار نظام الميكنة الزراعية فى هذا القطاع .

كذلك يرجع التخلف فى الانتاج الزراعى الى ضيق قاعدة الانتاج الزراعى نتيجة المساحة المحدودة للتربة المصرية المنزرعة أصلا .

وجدير بالذكر ان المساحة المنزرعة فى مصر لاتمثل سوى ٤٠ ٪ من المساحة القابلة للاستزراع وهذا يبرز لنا بوضوح خطورة تلك المشكلة حيث تضطر الدولة لزيادة وارداتها فى الوقت الذى تنخفض فيه قيمة صادراتها ويفسر هذه الحقيقة جدول (٤) .

وفى الوقت الذى لم يزد فيه الانتاج الزراعى فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠ الا بمعدل ٦ر٢٪ زادت الاحتياجات الفعلية اى الاستهلاك بمعدل ٥٪ مما أدى الى زيادة معدل الاستيراد لمقابلة تزايد الطلب على المواد الغذائية الاساسية لذلك اتجهت هذه الزيادة الى زيادة فى الواردات بمعدل ١٢٪ كما أثرت الزيادة فى الاستهلاك على الفائض المتاح للتصدير بالنقصان .

كذلك يرجع قصور الانتاج الزراعى والانتاجية الى قصور الاستثمارات فى هذا القطاع حيث انها انخفضت من ٧ر٢٤ ٪ عام ١٩٦٠ (من اجمالى الاستثمارات) الى ٥ر١٢ ٪ عام ١٩٨٠ وهذه النسبة الاخيرة لم تخصص فقط للزراعة وانما شاركها فيها قطاع الرى والصرف . ولقد أدى ذلك الى بطء نمو الصادرات الزراعية وساهم فى ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعى لاسباب متعددة منها ندرة الايدى العاملة الزراعية وانهيار البنيان التعاونى وأصبحت زراعة المحاصيل التقليدية غير مجزى بسبب ثبات أسعارها .

جدول (٤)

قيمة الصادرات والواردات الزراعية ومقدار الفائض والعجز خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٨

(بالمليون جنيه)

السنة	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الواردات		الجملة	الفائض أو العجز
		سلع زراعية	مستلزمات انتاج		
١٩٧٠/٦٩	٢٢٢ر٧	٥٩ر١	٨ر٤	٦٧ر٥	+١٥٥ر٢
١٩٧١	٢٢٤ر٧	٨٢ر٧	١٤ر١	٩٦ر٨	+١٢٧ر٩
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	١٢٦ر٢	١٩ر٦	١٤٥ر٨	+٦١ر٤
١٩٧٣	٢٦٣ر٨	١٦٥ر٦	٢٦ر٦	١٩٢ر٢	+٧ر٦
١٩٧٤	٣٥٨ر١	٣٨٥ر٠	٥٧ر٨	٤٤٢ر٨	-٨٤ر٧
١٩٧٥	٢٧٠ر٧	٣١١ر٠	٧٤ر٨	٣٨٥ر٨	-١١٥ر١
١٩٧٦	٢٥٦ر٦	٢٧١ر٥	٣٦ر١	٣٠٧ر٦	-٥١ر٠
١٩٧٧	٢٨٣ر٣	٢١٠ر١	٣٤ر٣	٢٤٤ر١	+٣٩ر٢
١٩٧٨	٢١٩ر٩	٢٧٥ر٠	٤٠ر٦	٣١٥ر٦	-١٠٥ر٧

المصدر: وزارة التخطيط : الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والامن الغذائى ، المجلد ١٩٧٧ ، الشعبة المركزية للبيانات ، الصادرات والواردات (بيانات غيرمنشورة) .

(ب) معوقات نمو الصادرات من المواد الأولية غير الزراعية :

من المشاكل التى تعترض نمو صادرات هذه السلع ما يلى :

- عدم توافر العبوات اللازمة لنقل صادرات هذه السلع كالبترول فى بعض الاحوال(١) ، كما حدث عندما تعاقدنا مع سيلان على تصدير البترول مقابل استيرادنا للشاى بنفس قيمة صفقة البترول. وعندما فوجئت مؤسسة النقل البحرى بهذه الصفقة أوضحت انه لاتوجد لديها عبوات مما أدى الى الغاء الصفقة وشكوى سلطات سيلان خاصة اننا كنا قد استوردنا الشاى .

- ارتفاع تكاليف النقل بالقياس الى قيمة هذه السلع خاصة أنها من السلع كبيرة الحجم منخفضة القيمة بالنسبة لهذا الحجم ، ويؤدى ذلك الى جعل ارتفاع تكاليف النقل عقبة تؤدى الى عرقلة نقلها .

(٢-٢)معوقات نمو الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة :

ان محاولة تخفيف العبء على ميزان المدفوعات عامل أساسى فى اختيار المشروعات وتحديد أولويتها

---

(١) محاضرة غير منشورة للاستاذ حنفى لبيب ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

ويعنى هذا اختيار " صناعات احلال الـــــــــــوارد Import substitution industries او " صناعـــــات تنمية الصادر Export promotion industries وكان هناك تحيز اكبر تجاه صناعات احلال الـــــوارد. ولا يعتبر هذا أسلوبا معيبا اذا تم تطبيقه بطريقـــة سليمة . ولكن الذى حدث هو أنه تم اختيار هـــــذه المشروعات بطريقة عشوائية أدت الى زيادة العـــــبء الواقع على ميزان المدفوعات بدلا من تخفيضه .

وعند اختيار الصناعات التصديرية كان الاختيـــار فى مجال صادراتنا التقليدية مثل صناعة الغـــــزل والمنسوجات . ونموذج التصنيع الذى كان يجب الأخـــذ به هو النموذج الذى يقوم على اساس تنمية الصناعـــات التصديرية .

وتتمثل أهم مشاكل نمو الصادرات من السلـــــــع المصنعة ونصف المصنعة فيما يلى :

- انخفاض جودة السلع وارتفاع تكاليف انتاجهـــــا بسبب تخلف طريقة الانتاج .
- القصور فى طبقة العمال الفنيين والمهـــــــرة بسبب تخلف نظام التعليم مع عدم وجود مراكـــــز كافية للتدريب .

- قصور النقد الاجنبى وصعوبة الحصول على السلع الوسيطة اللازمة لانتاج هذه السلع مما أدى الى ارتفاع اسعار التصدير لهذه السلع وأدى بالتالى الى عدم قدرتها على منافسة السلع الاجنبية فى الاسواق الخارجية .
- عدم وجود مراكز الصيانة وقطع الغيار للسلع الصناعية المصرية فى المناطق الجغرافية المصدرة اليها هذه السلع يؤدى الى عدم اقبال المستهلك الاجنبى عليها .
- انخفاض انتاج بعض السلع التصديرية نتيجة عدم تشغيل المصانع بكامل طاقتها الانتاجية بسبب القصور فى قطع الغيار والمواد الخام اللازمة للتشغيل الكامل .

ولقد أدت هذه المعوقات الى التأثير بشكل واضح على صادراتنا المصنعة ونصف المصنعة ، ويوضح هذه الحقيقة جدول(٥) .

جدول (٥)

اهم الصادرات من السلع نصف المصنعة (بالمليون جنيه) (١)

السنة	(١) غزل القطن	(٢) سلع اخرى	(٣) اجمالى السلع نصف المصنعة	(٤) نسبة غزل القطن الى اجمالى السلع نصف المصنعة	(٥) اجمالى الصادرات	(٦) نسبة السلع نصف المصنعة الى اجمالى الصادرات
١٩٧٧	٦٨ر٦	٢١ر٩	٩٠ر٥	٧٥ر٨ ٪	٦٨٨ر٤	١٣ر١ ٪
١٩٧٨	٨٩ر٦	٥٧ر٩	١٤٧ر٥	٦٠ر٧	٦٧٩ر٨	٢١ر٧
١٩٧٩	١٣٠ر١	٧٩ر١	٢٠٩ر٢	٦٢ر٢	١٢٨٧ر٧	١٦ر٢
١٩٨٠	١٣٥ر٩	٧٢ر٩	٢٠٨ر٨	٦٥ر١	٢١٣٢ر١	٩ر٨
١٩٨١	١٠٨ر٦	١٧ر٣	٢٢٥ر٩	٤٨ر١	٢٢٦٢ر٩	١٠ر٠

(١) المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ العدد الرابع ١٩٨٢

(٢) مثل الزيوت والراتنجات العطرية والالومنيوم الخام (سبائك) وبعض السلع الاخرى .

$$(٤) = \frac{(١)}{(٣)} \times ١٠٠$$

$$(٦) = \frac{(٣)}{(٥)} \times ١٠٠$$

ويتضح من الأرقام المشار اليها فى جدول(٥) مدى ضآلة الأهمية النسبية لصادراتنا من السلع نصف المصنعة حيث يشكل نسبة تعتبر ضئيلة فى هيكل صادراتنا الاجمالية يضاف الى ذلك أن غزل القطن يشكل اكثر من نصف اجمالى صادرات السلع نصف المصنعة خلال الفترة المذكورة بل بلغت هذه النسبة اكثر من ٧٥ ٪ عام ١٩٧٧ كما يتضح من الجدول .

كذلك يتضاءل نصيب صادرات السلع المصنعة فى اجمالى صادراتنا ،حيث تأخذ نسبتها فى التناقص التدريجى خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨١ حيث انخفضت هذه النسبة من ٦ر٢٢ ٪ عام ١٩٧٧ الى ٩ر٦ ٪ عام ١٩٨١ وكان ذلك فى صالح زيادة نسبة صادراتنا من البترول والقطن الخام ويوضح لنا جدول (٦) تطور الصادرات من السلع المصنعة .

ويتضح من الارقام المذكورة انه علاوة على انخفاض الاهمية النسبية لهذه الصادرات فى هيكل الصادرات فانها أيضا تتكون من سلع محدودة وذات اصل زراعى . كذلك تشكل المنسوجات نسبة كبيرة من اجمالى صادرات هذه السلع المصنعة ومعنى ذلك أن صادراتنا من السلع المصنعة تعتمد بشكل كبير على سلعة تقليدية واحدة .

جدول (٦)

اهم الصادرات من السلع المصنعة (بالمليون جنيه)(١)

السنة	أقمشة قطنية ومنسوجات	ارز مقشور مبيض	سلع اخرى	اجمالى	نسبة المنسوجات الى اجمالى السلع المصنعة	اجمالى الصادرات	نسبة السلع المصنعة الى اجمالى الصادرات
					٪		٪
١٩٧٧	٢٤ر٥	٢٠ر٧	١١٠ر١	١٥٥ر٣	١٥ر٨	٦٨٨ر٤	٢٢ر٦
١٩٧٨	٤٠ر٨	١٨ر٥	٨٥ر٦	١٤٤ر٩	٢٨ر٢	٦٧٩ر٨	٢١ر٣
١٩٧٩	٥٦ر٠	٢٢ر١	١١٥ر٢	١٩٣ر٣	٢٩ر٠	١٢٨٧ر٧	١٥ر٠
١٩٨٠	٥٦ر٢	٢٣ر٠	٧٢ر٠	١٥١ر٨	٣٧ر٠	٢١٣٢ر١	٧ر١
١٩٨١	٣٩ر٢	٢٨ر٧	٨٧ر٤	١٥٥ر٣	٢٥ر٢	٢٢٦٢ر٩	٦ر٩

(١) المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ١٩٨٢

ثالثا : وسائل تطوير الصادرات المصرية :

لا ينبغى النظر الى التصدير من خلال اهداف محدودة كالعمل على توازن الميزان التجارى أو لعلاج عجز فى ميزان المدفوعات وانما ينبغى ان تكون هناك اهداف وسياسات تصديرية باعتبار أن التصدير يعتبر قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ولاينبغى ان يهمل أو يطغى عليه قطاع آخر أو ينظر اليه باعتباره عامل موازنة. ولذلك فان التصدير يعتبر نشاط ضرورى مستقل يستهدف فى كثير من الاحيان تحقيق اهداف اخرى غير الاهداف المالية يبرز أهمها فى تدعيم العلاقات السياسية والتصنيع وتنويع الانتاج ... الخ ، لذلك ، ينبغى اتباع الوسائل التالية لتطوير نظام التصدير فى مصر.

(١) تخطيط التصدير :

بعد تحديد الاستراتيجية العامة لسياسة التصدير يجب وضع خطة عامة للتصدير فى ضوء هذه الاستراتيجية.

ويساعد أسلوب تخطيط التصدير على خلق الظروف التى تخفف من حدة الصعاب التى تعترض نمط النمو المتوازن للاقتصاد القومى والذى يعتبر ضروريا لتحقيق التقدم فى عملية التنمية حيث ان نمو أى قطاع فى الاقتصاد القومى محدود بمعدلات النمو للقطاعات الاخرى . ولذلك فانه عن طريق تصدير الفائض المتاح للتصدير واستيراد ما يحتاجه الاقتصاد القومى من الخارج يمكن خلق الظروف المواتية

لتحقيق عملية النمو المتوازن .

ويمكن القول ان اختيار استراتيجية معينة للتنمية يتأثر بالموقف فى قطاع التصدير. وتزداد أهمية الصادرات بالنسبة للظروف الخاصة التى يمر بها اقتصادنا فى الوقت الحاضر ودورها الاستراتيجى فى تحقيق اهداف خطة التنمية ١٩٨٢/١٩٨٧ ، وذلك أن عملية التنمية تعتمد بصفة رئيسية وفى الحل الاول على الاستيراد سواء بالنسبة للسلع الانتاجية - وسيطة واستثمارية - طالما أن صناعاتنا الانتاجية ليست فى وضع يمكننا فى هذه المرحلة من النمو بحيث تمد مختلف فروع الاقتصاد القومى بجزء هام من احتياجاتها المتزايدة من السلع الانتاجية . كذلك الحال بالنسبة للمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية حيث أدى النمو البطىء للطاقة الانتاجية فى الزراعة الى زيادة اعتمادنا على الخارج وزيادة وارداتنا من هذه السلع . لذلك يمكن القول أن عملية التنمية محدودة بقدرتنا على الاستيراد ولكن لما كانت المقدرة على الاستيراد تحددها أساسا امكانيات التصدير لذلك فان عملية التنمية فى هذه المرحلة من تطور اقتصادنا يحددها فى النهاية مقدرتنا على التصدير ويعنى ذلك اذن ان معدل نمو الدخل يتحدد أساسا بمعدل نمو الصادرات .

يترتب على هذه الظروف الخاصة عدة اعتبارات ينبغى ادراكها فى عملية التخطيط :

- ان خطة التنمية لكى تكون واقعية يجب أن تعتمد تقديراتها على ضوء أهداف واقعية لخطة الصادرات .

- ان نجاح اقتصادنا فى تحقيق اهداف خطة التنمية يتوقف الى حد كبير على نجاحنا فى تحقيق أهداف الصادرات ، ويعنى ذلك أن نجاح خطة الصادرات يتمثل فى تجنيب الاقتصاد القومى حدوث اختناقات تؤثر على تحقيق أهداف الخطة من انتاج واستثمار واستهلاك .

- لما كانت الصادرات فى المرحلة الحالية من تطور اقتصادنا أحدالعوامل الاستراتيجية الهامة فى تحديد معدل نمو الدخل لذلك يصبح تخطيط الصادرات أداة رئيسية لتحديد نمط توزيع الاستثمارات فى خطة التنمية .

- ان أنسب استراتيجية لتخطيط التنمية هى تلك الاستراتيجية التى تهدف الى تصحيح الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات عن طريق اعطاء أولوية لصناعات " احلال الوارد " فى المدى القصير " وصناعات تنمية الصادرات غير التقليدية " فى المدى الطويل بهدف نمو الصادرات بمعدلات متزايدة وزيادة الواردات بمعدلات متناقصة .

ويحتاج تخطيط التصدير الى دراسة التكلفة بالنسبة لمجموعة من السلع المقترح تصديرها ومقارنتها بالتكلفة النسبية لهذه السلع فى الدول المنافسة ثم اجراءمفاضلة بين مجموعة السلع التى استقر الرأى على تصديرها من حيث الجدوى المالية والاقتصادية لانتاج هذه السلع -

فقد يتضح من هذا التقييم ان هناك سلعا تتمتع بأولويات مالية ولكن التقييم الاقتصادى لها يجعلنا نعيد النظر فى ترتيب اولوية هذه السلع ... ويعانى قطاع التصدير فى مصر من مشكلة عدم وجود خطة تصديرية للقطاعات الانتاجية يمكن على ضوئها السعى لتنفيذ أهدافها وفى هذا الصدد يحسن عدم الاعتماد فى تخطيط التصدير على قطاع واحد بل يتعين توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فهناك مجموعة السلع للانتاج الزراعى بخلاف المجموعة السلعية للانتاج الصناعى . كما يحسن فى هذا الصدد عدم الاعتماد على سياسة تصدير المحصول الواحد داخل القطاع .... حيث يؤدى ذلك الى تفادى التقلبات الكبيرة فى حصيلة الصادرات الاجمالية اذا تعرض أحد القطاعات او احدى السلع لمشاكل تؤدى الى انخفاض حصيلة صادراتها ، فضلا عن أن سياسة تنويع الصادرات فى حد ذاتها تساعد على تطور وارتفاع معدل نمو الصادرات والخروج من حالة تبعية الصادرات للقطاع الاولى والسلع التقليدية (القطن الخام والبترول الخام) .وبذلك تصبح حصيلة الصادرات دالة فى مختلف القطاعات الاقتصادية التى يلعب فيها القطاع الصناعى دورا اساسيا وحيويا وهذه القطاعات تصبح بدورها دالة فى العديد من السلع والخدمات المختلفة .

(٢) الجداول التصديرية :

بعد تحديد السلع المراد تصديرها ترتب وتصنف فى جداول تصديرية بحيث تضم كل مجموعة السلع التى ترتبط ببعضها بما يسمى بعلاقات التشابك القطاعى والتشابك الجغرافى .

(أ) جدول السلع التصديرية المقترح حسب التشابك القطاعى :

القطاعات / المجموعات	قطاعات الصناعات الاستراتيجية	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاعات اخرى	الجملة
الوقود والصناعات الاستراتيجية	بترول فوسفات منجنيز				
المواد الخام		قطن خام بصل - برتقال كتان خام			
السلع نصف المصنعة			غزل		
السلع تامة الصنع		بصل مجفف	مصنوعات جلدية احذية اقمشة قطنية البسة عيدان الموتيوم ادوية	سكر قصب مكرر مستحضرات عطور تجميل ادوات للطب	
الجملة					

السلع الموضحة بالجدول على سبيل الاسترشاد والمثال وليست على سبيل الحصر

وحتى يحقق قطاع التصدير ما نرجوه له بالتخطيط على المستوى القطاعى يحسن توزيع الاهداف الكمية على المؤسسات الانتاجية سواء كانت مؤسسات زراعية أو شركات صناعية ، ولا يمكن للتخطيط أن يؤدى دوره الا اذا استطلعنا رأى هذه المؤسسات الانتاجية قبل اعداد الخطة التصديرية وفى تخطيط التصدير ما يمكن الاجهزة العاملة فى هذا الميدان من التعاون للحصول على افضل الفرص دون تنافس فيما بينها لا سيما وانه قد لوحظ فى الفترة الاخيرة قيام هذه الاجهزة بالعمل بصورة منفردة .

وفى هذا الصدد فانه ينصح بالتركيز على تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة ومحاولة الاقلال من تصدير المواد الاولية حيث ان تصنيع السلع والمواد الاولية يتيح تشغيل العمالة الوطنيةويؤدى الى زيادة الدخل القومى .

(ب) جدول السلع التصديرية المقترح حسب التشابك الجغرافى :

	دول آسيا	دول افريقيا	دول اوربا	دول امريكا	الجملة
الوقود					
المواد الخام					
السلع المصنعة					
السلع تامة الصنع					
الجملة					

ولا يفوتنا ونحن بصدد اعداد الجداول التصديرية على الاساس الجغرافى الاستفادة بخبرة اجهزة التمثيل التجارى والاجهزة المعنية بالتصدير والمتخصصة فى البحوث التسويقية فى الاسواق العالمية .

(٣) الوسائل الأخرى :

وبالاضافة الى الملاحظات السابقة يمكننا عرض لبعض المقترحات التى يمكن أن تساعد على زيادة التصدير وتساهم فى تخطيط اهدافه نذكر منها:

(أ) تنظيم الانتاج :

نجحت كثير من الدول فى زيادة صادراتها من القطاع الزراعى عندما خصصت زراعات مستقلة للتصدير. ونقترح فى هذا الخصوص قيام زراعات تصديرية خاصة وعامة فى الاراضى المستصلحة والاراضى الجديدة والاراضى المحررة فى سيناء ونعتقد ان الاسلوب التعاونى الاختيارى وانشاء مجمعات زراعية صناعية فى هذه الاراضى أفضل اسلوب فى هذا المجال على أن يخصص جزء من انتاجها للتصدير المنظم الذى يتناسب زمنيا واحتياجات الاسواق العالمية .

وبالنسبة للانتاج الصناعى فانه لابد من تخصيص خطوط انتاجية لاغراض التصدير داخل الشركات والمؤسسات الصناعية بحيث تتمكن من تنفيذ خطة التصدير فى الجزء المتعلق بهذه الوحدات دون انقاص للانتاج المخصص للاسواق المحلية وتشجيع

الشركات الوطنية على الاستفادة من نظام السماح المؤقت والدروباك وما يقرراته من امتيازات جمركية من شأنها الاسهام فى تنمية الصادرات .

وفى هذا الصدد نشير الى الشركات المنشأة وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حيث اتضح من استقراء الاوضاع بتلك الشركات عدم التزامها بالاهداف التصديرية المقررة بموافقات انشائها وقصر طرح انتاجها فى السوق المحلى الامر الذى يفقد تنمية الصادرات احد روافدها الاساسية ويتعين علاجا لذلك الزام هذه الشركات بالبرامج التصديرية المقدمة فى مشروعات انتاجها والاستفادة بخبرة الشركاء الاجانب فى تلك المشروعات .

وينبغى الاشارة الى ان الهدف الاساسى من انشاء المدينة الحرة فى بورسعيد كان العمل على تنمية الصادرات عن طريق تشجيع الصناعات التصديرية فى هذه المنطقة .

(ب) تبادل الزيارات :

وفى دراسة اعدها مركز تنمية الصادرات المصرية عن تطوير التصدير الى افريقيا انتهى فيها الى ضرورة العمل على دعوة المسئولين عن الاستيراد بالدول الافريقية لزيارة مصر والاطلاع على مختلف الأنشطة فى كافة مجالات التصدير وتدبير لقاءات بينهم وبين المصدرين فى شكل ندوات ، ولا شك

أن تنشيط الزيارات التى يقوم بها المنتجون الى الاسواق المرتقبة من اجل التعرف على احتياجات السوق وجمع المعلومات والقيام بالدراسات يمكن أن يقوم بدور فعال فى هذا المجال .

(ج) مراجعة خطة المعارض والاسواق الدولية :

ينبغى مراجعة سياسة الوفود التجارية بحيث تضم فى المقام الاول العارضين والمنتجين من القطاعين العام والخاص مع السعى الى وجود معارض دائمة فى المراكز التجارية الهامة فى افريقيا على أن تكون أهداف الوفود والمعارض الدائمة والمعارض الدولية أهدافا اقتصادية وتجارية وأن تفح فى اعتبارها العوائد الاقتصادية والمالية والانجازات التى يمكن أن تحققها من الناحية التجارية ، كما يجب أن تزود هذه المراكز بالمندوبين التجاريين الذين لهم خبرات تسويقية ويستطيعون الرد على الاستفسارات وتزويدهم بالبيانات والكتالوجات وامكانيات التصدير وأسعارها .

ويجب وضع خطة لفتح الاسواق مع العمل على تحقيق الاستقرار بالنسبة لها قبل فتح اسواق اخرى مع النظر الى اسواق افريقيا باعتبارها الامتداد الطبيعى لتسويق منتجاتنا .

كما يحسن ونحن فى سبيل تنمية الصادرات المصرية الى افريقيا منح العارضين والمصدرين تسهيلات فى الاشتراك فى المعارض الدولية والمساهمة فى نفقات شحن معروضاتهم .

(د) انشاء مجلس موحد للتصدير :

الملاحظ بالنسبة لجمهورية مصر العربية مثل كثير من الدول النامية هو ضعف اجهزة التصدير الوطنية وتعددها وتضارب اختصاصاتها وقلة امكانياتها وتعدد المراحل والعمليات والاجراءات الخاصة بتصدير أى سلعة .

فاذا كان التصدير مشكلة لاتقل فى اهميتها عن مشكلة السكان والاسكان والتصنيع فانه لابد أن يناط هذا الفرع بجهاز متخصص يضم ممثلين للهيئات الحكومية المعنية مثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات ومصلحة الرقابة الصناعية والتموين والجمارك والزراعة والحجر الصحى واتحاد الصناعات وغيرها من الجهات التى يلزم أن يتعامل معها المصدر وطبقا لتقرير اعدته شعبة التصدير بالغرفة التجارية بالقاهرة ، اتضح أن المصدر لا بد ان يتعامل مع اكثر من عشرين هيئة ولا شك ان فى هذا ما يكفى لصرف المؤسسات والشركات عن السوق الخارجى واتجاهها الى تصريف انتاجها بالداخل .

ولا يهم فى هذا المجال اسم المجلس بل العبرة بالاختصاصات الموكلة اليه والتى تبدأ من المساهمة فى تحديد سياسات التصدير وتحديد أهدافه وتخطيط هذه الاهداف ومسئولية البت والفحص والتقرير والتقدير دفعة واحدة وفى أضيق عدد من العمليات واقل زمن ممكن .

(هـ) الصناعات التصديرية :

تستطيع السوق الافريقية وكثير غيرها من أسواق البلاد النامية ان تستوعب العديد من السلع ويمكن أن نضع تحت نظر المصدرين سلعا يمكن تصديرها مثل الانتاج المصرى من الاثاث والصناعات الخشبية والاحذية والصناعات الجلدية والسكر والمعلبات الغذائية وصناعات خان الخليلى والحلى الكاذبة والملابس الداخلية والملابس الجاهزة والبياضات والنباتات الطبية والعطور ومستحضرات التجميل والأدوية والأسمنت والقطن الطبى وأدوات الطهى والاوانى والأجهزة المنزلية . ويبقى بعد دراسة السوق ضرورة وجود خطة كمية للانتاج التصديرى تقوم على تحديد أولويات الانتاج بعد دراسة الطلب وامكانيات العرض ويحسن فى هذا المجال ضرورة وجود خطوط انتاج ، خاصة بالتصدير داخل مصانع القطاع العام والخاص وتشجيع قيام صناعات تصديرية فى المناطق الحرة تقوم على الانتفاع بعوامل الانتاج المتاحة محليا مع الزام مشروعات الانفتاح بتصدير الجزء المتفق على تخصيصه للتصدير عند الموافقة على قيام هذه المشروعات .

(و) الاعتماد على السلع نصف المصنعة :

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من الصناعات المصرية العريقة كما يمثل القطن محصولا هاما بالنسبة للاقتصاد المصرى وفى هذا الصدد فانه ينصح بوضع خطة قومية للغزل والنسيج والملابس الجاهزة تقضى بتصنيع

جميع الاقطان المنتجة محليا ، والتركيز فى ذلك على صناعة الملابس الجاهزة ومن خلال بيانات هيكل صناعة الغزل والنسيج فى مصر عام ١٩٨١ يتبين أنه قد حققت صادراتنا من المنتجات القطنية المختلفة حصيلة بلغت ٢٠١ مليون جنيه فى عام ١٩٨١.

وقد شاركت الملابس الجاهزة بما يقدر بحوالى ٦٠٠٧ الف جنيه بنسبة ٣ ٪ من جملة قيمة الصادرات من صناعة الغزل والنسيج بينما نجد ان الاقمشة المفصلة ساهمت بما قيمته ٤٠٤٥ الف جنيه بنسبة ٢ ٪ والاقمشة الوبرية بما قيمته ١١١٢ الف جنيه بنسبة ٥ر ٪ من الملاحظ أن هذه المجالات لابد من تنمية انتاجيتها بشكل عام والانتاج الخاص بالتصدير على وجه الخصوص . حيث ان ارباح التصدير من ذلك وعوائده التصديرية اعلى بكثير من عوائد التصدير من القطن المغزول الذى يمثل ٣ر٧٣ ٪ من جملة الصادرات القطنية المصرية بما يعرض الصادرات لتقلبات الاسعار العالمية وازدياد درجة تبعيتها للخارج من حيث ربط عوائد هذا الانتاج بامكانيات التشغيل العالمية والطلب على هذا المنتج من المواد الاولية بالاضافة الى ان الاتجاهات العالمية نحو الالياف الصناعية وايجاد البدائل للمنتجات القطنية تجعل الطلب على القطن المغزول فى حالة تقلب وتراجع مستمر بينما نجد انه من الممكن تنمية العمل والانتاج فى هذا المجال عن طريق دراسة الاسواق الافريقية واحتياجاتها ومحاولة العمل على انتاج ما يناسب ذلك من ملابس جاهزة

وأقمشة قطنية او منتجات تريكو حيث ان الاقطان اكثر ملائمة للمناخ الافريقى من الالياف الصناعية .

(ز) تكرير وتصنيع البترول :

تبلغ كمية البترول المصدرة عام ١٩٨١ مبلغ ٨٫٨ مليون طن قيمتها ١٢٣٣٫٥ مليون جنيه بينما تبلغ قيمة صادرات المنتجات الاولية ٢٢٣٫٨ مليون جنيه وتمثل (زيوت البنزين - السولار - المازوت وبترول وزيوت صخرية غير خام) ويتضح ان صادرات البترول المصرية تصدر معظمها فى شكل خام[1] ويجب اعداد الدراسات الاقتصادية لتصنيع البترول الخام وتنمية الصادرات والمنتجات البترولية واقامة الصناعات البتروكيماوية .

---

(١) Yusuf J. Ahmed La Capacite d absorption de L' economie egyptienne OCDE, Paris, 1976- P.91.

خلاصة

نخلص مما تقدم الى أهمية الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر. ويرجع ذلك الى اعتبارها الوسيلة الرئيسية التى يجب الاعتماد عليها فى تمويل الواردات من السلع والمعدات الانتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

لذلك ينبغى ان يكون الغرض من الوقوف على معوقات الصادرات المصرية وتحليل الوسائل المختلفة لتطويرها هو العمل على تحقيق الخطوات التالية :

- يجب الا تكون زيادة الانتاج هدف فى حد ذاته وانما يجب أن تكون فى اطار العمل على زيادة امكانيات التصدير من خلال دفع عجلة التصنيع الى الامام .
- العمل على خفض تكاليف الانتاج الصناعى .
- التوسع فى عقد المزيد من اتفاقات التجارة والدفع والتعاون الاقتصادى .
- تقييم ما تم تنفيذه حتى الان من مشروعات صناعية وعمل دراسات الجدوى اللازمة ،ويتحدد فى ضوء ذلك المشروعات التى يجب ان تستمروتلك التى يجب ان تتوقف او تتحول لانتاج سلع اكثر فاعلية .
- يجب الا يكون تخطيط الصادرات بغرض تحديد الفائض المتاح للتصدير وعادة ما يكون سلع تقليدية وانما يجب ان يقوم على اساس تحديد السلع التى يتزايد الطلب العالمى عليها وبالتالى يمكن التوسع

فى انتاجها وتصديرها والامر الذى يجعل قطاع التصدير هو القطاع المحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاسلوب الذى يتبع مع بداية عملية التخطيط هو الاسلوب الاول ولذلك ينبغى اعادة النظر فى هذا الاسلوب .

- يجب اتباع السياسة التجارية المناسبة مع مختلف المناطق والتكتلات والتوسع فى عقد الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف ، والتوسع فى العلاقات التجارية مع الدول الصديقة التى تمنح تسهيلات ائتمانية على آجال طويلة .

- محاولة ايجاد تكامل اقتصادى بين مصر والدول الافريقية والدول العربية والدول النامية بوجه عام من أجل اتساع نطاق السوق .

- يجب على المستوى الدولى بذل كل الجهود اللازمة لازالة العوائق امام صادراتنا الى اسواق البلاد المتقدمة وبذل المحاولات لخفض سعر الفائدة على القروض الخارجية واطالة فترات السداد ويجب أن تكون هناك محاولة لعقد اتفاق تجارى مع السوق الاوربية المشتركة للاستفادة بمزاياها والعمل على تشجيع الاستثمارات الدولية للدخول فى المجالات والانشطة الانتاجية وليست الاستهلاكية .

- اعادة النظر فى سياسة الانفتاح الاقتصادى نظرا لما أدت اليه من آثار سيئة على ميزان المدفوعات نتيجة الزيادة الكبيرة فى الواردات وعدم تحقيق الاهداف التصديرية بما أدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لذلك يجب تقييم هذه السياسة فى

ضوء الظروف الراهنة وبما يحقق اهداف الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٧/٨٦.

ولذلك ينبغى اتباع الآتى :

(١) اعادة النظر فى سياسة الاستيراد والغاء الاستيراد بدون تحويل عملة .

(٢) وضع نظام لمراقبة اسعار السلع المستوردة بما تضمن للمستورد هامش ربح معقول بحيث لا يضار الاقتصاد القومى .

(٣) اعادة النظر فى سياسة التصدير بما يضمن العمل على تنويع هيكل الصادرات وزيادة معدل نموها .

(٤) توجيه الاستثمارات فى القنوات التى تحقق أهداف خطة التنمية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية الملائمة .

(٥) تطوير المناطق الحرة بحيث تصبح مناطق انتاجية وتصديرية وكذلك مناطق جذب لرؤوس الاموال وليست مجرد مناطق تجارية للسلع الترفيهية - كما هو الحال فى الوقت الحاضر- حيث ان الوضع الحالى لهذه المناطق هو انها عاملا من عوامل التسرب .

---

(١) تطور الفكر والوقائع الاقتصادية - د. احمد فريد مصطفى ، د. سهير محمد السيد حسن ،مؤسسة شباب الجامعة ،١٩٨٥، الاسكندرية ص. ٢٨٧ - ٢٩٠ .

قائمة المراجع

المراجع العربية :

د. احمد فريد مصطفى — اقتصاديات الانتاج - مؤسسة الهدايا للنشر والتوزيع - الاسكندرية ١٩٨٥

د. احمد فريدمصطفى ، د.سهيرمحمدالسيدحسن — تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ١٩٨٤ .

د.احمد فريدمصطفى ، د. سهيرمحمدالسيدحسن — الاقتصاد النقدى والدولى ،مؤسسة الهدايا للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، الاسكندرية .

د.عادل حسين — الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٦ - دار المستقبل العربى القاهرة .

البنك المركزى المصرى — التقرير السنوى ١٩٨٢/١٩٨٣

البنك الاهلى المصرى — النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٢

اتحاد الصناعات المصرية — تنمية الصادرات الى افريقيا

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — نشرات التجارة الخارجية اعداد مختلفة من ١٩٥٠الى ١٩٨٢ .

معهد التخطيط القومى — المشاكل الاساسية للنمو

وزارة التخطيط القومى

- تقارير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى والسنتين التاليتين
- الاطار العام للخطة الخمسية ١٩٨٢-١٩٨٧
- تقارير متابعة تطور النقل البحرى فى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧
- الاستراتيجية العامة للزراعة والامن الغذائى الصادرات والواردات ، الشعبة المركزية للبيانات ، ١٩٧٧ (بيانات غير منشورة) .

د. عبدالرحمن يسرى

- الاقتصاديات الدولية
الدار الجامعية للطباعة والنشروالتوزيع الاسكندرية ١٩٨٦

د. كامل بكرى

- الاقتصاد الدولى
مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية ، ١٩٨٦.

المراجع الاجنبية :

(1) Guy de lacharriere : La strategie Commerciale du development , PUF, 1973.

(2) Issawi(ch) Egyptian revolution , An ecomomic analysis, Oxford, 1963.

(3) Partick d"OBRIEn : The revolution in Egypt's economic system Oxford University press, London. 1966.

(4) Yusuf J. Ahmed : La Capacite d' absorption de l' economie egyptienne OCDE, Paris , 1976.

(5) O.N.U : L'evolutiom de l' industrie manufacturiere em Egypte en Israel et en Turque , New York ,1958.

(6) Problemes economiques , Les difficultes de l'economie egyptienne , 27 aout 1975, no 1436.

محتويات البحث

صفحة

معوقات ووسائل تطوير الصادرات المصرية
مقدمـــــة
أولا : دور الصادرات فى عملية التنمية
(١) العلاقة بين الصادرات والواردات وعملية التنمية
(٢) تطور صادرات مصر فى السنوات الاخيرة

ثانيا: القوى المعوقة للصادرات المصرية
(١) القوى المعوقة العامة
(أ) عقبات الانتاج
(ب) عقبات الاستهلاك
(ج) عقبات التسويق الخارجى
(د) عقبات النقل
(٢) القوى المعوقة النوعية
٢-١ معوقات نمو الصادرات من المواد الاولية
(أ) معوقات نمو الصادرات من السلع الزراعية
(ب) معوقات نمو الصادرات من المواد الاولية غير الزراعية
٢-٢ معوقات نمو الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة .

ثالثا: وسائل تطوير الصادرات المصرية
(١) تخطيط التصدير
(٢) الجداول التصديرية
(٣) الوسائل الاخرى
خلاصـــــة

المراجـــــع